1993): 44-55.

* Vaccaro, Bill. "Hypertours! Partl. "Computers in Libraries 9, no. 1 (Jan. 1989): 28-31.

* _____. "Hypertours! Part 2". Computers in Libraries 9, no. 2 (Feb.. 1989): 23-26.

* Pinto Molina, Maria. "Lndexer and Abstractor as Mins Processor of Information". 4th FID Conference and Cogress, August 28-1 September, 1988. 130.

* Raya, Fidel. "Writing Abstracts for Free-Text Searching. "Journal of Documentation 42, no. 1 (mar. 1986): 15.

* Tenopir, Carol, and Peter Jasco. "Quality of Abstracts". Online I7, no. 3 (may

المؤتمر العالمي حول الرقابة الفكرية
في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين
١٩٥٢ - ٢٠٠٠ / ١٥ - ١٧ فبراير ٢٠٠١

عرض
د. حسناء محمود محجوب

بدعوة من مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات بزغوان بدولة تونس خلال الأيام من ١٥-١٧ فبراير ٢٠٠١ عقد المؤتمر العالمى حول الرقابة الفكرية فى البلاد العربية خلال النصف الثانى من القرن العشرين ١٩٥٢-٢٠٠٠، وقد افتتح المؤتمر كل من الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمى رئيس المؤسسة والأستاذ الطيب البكوش رئيس المعهد العربى لحقوق الإنسان وبحضور أكثر من ثلاثين مشاركا من عدة مؤسسات جامعية ومراكز ومعاهد وأصحاب دور نشر من كل من الجماهيرية الليبية وفلسطين والعراق والكويت ومصر والنمسا، بالإضافة إلى دولة المقر تونس.

بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة الدكتور التميمى حيث رحب فيها بالحضور وتمنى لهم إقامة سعيدة بالمؤسسة، ثم تطرق إلى أهمية موضوع المؤتمر لكل مثقف وصاحب رأى فى الوطن العربى وأهمية التطرق لمثل هذه الموضوعات من جانب المؤسسات العلمية التى ينتظر منها أن تكون لسان حال الطبقة المثقفة فى العالم العربى، وأعرب عن سعادته بكم ونوعية الأوراق التى قدمت إليه حول هذا الموضوع، وتمنى أن تلقى مناقشات ومداخلات مفيدة تثرى الدراسات والجلسات العلمية، ثم تلى ذلك كلمة الدكتور البكوش التى أوضح فيها مدى الارتباط بين الرقابة على الإنتاج الفكرى وحقوق الإنسان، كما أوضح أهمية المؤتمر فى طرق مثل هذا الموضوع، وتمنى أن يتم الخروج بمناقشات ومداخلات للدراسات المقدمة فيه وبتوصيات تؤكد على أن حرية التعبير وحرية الفكر وحرية الرأى هى حقوق أساسية لكل مواطن عربى.

وبعد استراحة قصيرة بدأت الجلسات العلمية

وقبل عرضها أود التنويه على أن إدارة المؤتمر لم توزع أية ملخصات أو أبحاث ألقيت في الجلسات العلمية؛ لذا فقد اعتمدت في هذا العرض علي الحضور وكتابة المذكرات عن كل بحث وكل متحدث.

الجلسة العلمية الأولى:

رأس الجلسة العلمية الأولي الأستاذ الدكتور عبدالجليل التميمي واشتملت علي ثلاث أوراق. قدم الورقة الأولي الدكتور مصطفي الخياطي مدير مكتبة السيداج بالقاهرة وهو تونسي الأصل ومقيم بالقاهرة للعمل في هذه المكتبة منذ حوالي خمس سنوات وعنوان الورقة (قضية وليمة لأعشاب البحر وتداعياتها في مصر). وقد عرض للقضية من وجهة نظر كافة الأطراف التي تشمل جريدة الشعب ومحررها الذي فجر الموضوع ثم وجهة نظر وزارة الثقافة بموقفها الرسمى، وكذا وجهة نظر طلاب وطالبات الأزهر، الذين انتظموا في مظاهرات ومسيرات طلابية والذين انضم إليهم بعض فئات الشعب ووجهة النظر الدينية التي تبناها الأزهر أو علماء الأزهر وقد وصف الباحث هذه القضية بأنها مهزلة من المهازل بل هي ـ علي حد تعبيره ـ مهزلة للعقل العربى والمصرى؛ وذلك لأنها ساعدت على انقسام المثقفين على أنفسهم.

وقد تعرضت هذه الورقة لمناقشات ومداخلات طويلة فى نهاية الجلسة دارت حول الرواية ذاتها ومؤلفها السورى الأصل ودرجة حرية التعبير المسموح بها للمواطن المصرى... إلخ، وقد انتهت هذه المناقشات بالتأكيد على حقيقة واحدة بأن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تتمتع بأكبر قدر ممكن من حرية التعبير، وأن خروج الشعب المصرى وتحركه ونزوله إلى الشارع ليطلب من السلطة مطلبا فكريا يعتبر دليلا على هذه الحرية ورغم عدم الموافقة على الطريقة التى يتم بها تبليغ المطالب إلى السلطة إلا أن كل الحضور تمنوا أن يوجد مثل هذا القدر من الحرية فى بلادهم.

الورقة الثانية تقدمت بها الدكتورة مبروكة محيريق الأستاذة بأكاديمية الدراسات العليا بجامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا. وكانت ورقتها بعنوان (الإنترنت تتحدى الرقابة)، حيث ذكرت الحقيقة الواضحة بأن الإنترنت والسرعة والسهولة التى حققها فى انتقال المعلومات وعبورها كافة الحدود والأجواء تتحدى كل الهيئات الرقابية، ورغم وضوح هذه الحقيقة إلا أن الكثير من الهيئات الرقابية يغفل عنها أو يتجاهلها. أما القليل من الهيئات التى تنتبه إليها فنجدها تعكس أثرا سيئا يتمثل فى جانبين، الجانب الأول: يتمثل فى العقاب بالمنع من دخول أو استخدام الإنترنت. الجانب الثانى: يتمثل فى فرض الرقابة الذاتية التى تكون أخطر على الإنسان من أية رقابة يمكن أن تفرضها السلطة. وقد أنهت ورقتها بمخاوف انتشار الإنترنت فى العالم العربى والتى لخصها فى سببين: السبب الأول: نشأة الإنترنت فى الدول المتقدمة وبالتحديد فى أمريكا وما يمكن أن يعكسه ذلك على بث الأفكار والثقافات الأجنبية وعدم السماح للثقافات العربية بالتواجد بالشكل الكافى، السبب الثانى، مرتبط بالأول إلى حد كبير حيث ذكرت أن معظم استخدامات الإنترنت باللغة الإنجليزية وهذا قد يؤثر تأثيرا سلبيا على اللغة العربية.

وقد تمت المناقشة فى نهاية الجلسة مع الباحثة فى أسباب رقابة الإنترنت وكيفية ذلك وما مدى الحرية المسموح بها فى ليبيا فى هذا المجال.

والمتحدث الأخير فى هذه الجلسة كان الدكتور مصطفى كريم الأستاذ بجامعة تونس الأولى وورقته بعنوان (التلفزات فى البلاد العربية)، وقد قرأ الورقة باللغة الفرنسية حيث أوضح فيها الرقابة التى تتم فى أغلب وسائل الإعلام المرئية فى الوطن العربى وكذا للأقمار الصناعية وتطرق لوسائل وأساليب الرقابة فى

الراديو والتليفزيون والمسرح والسينما وأعطى أمثلة لبعض الأعمال التى حجبت فى بعض القنوات التليفزيونية وكذا عرض لبعض وسائل (التشفير) التى تتبعها الدول العربية لبعض القنوات الفضائية.

وتمت مناقشة الباحث فى نهاية الجلسة على كيفية الحد من عمليات الرقابة على حرية التعبير عن الرأى من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وأن حرية التعبير يجب أن تطلق لكل عربى وتقتصر حدودها فقط على عدم الذم فى الأشخاص.

الجلسة العلمية الثانية والأخيرة لوقائع اليوم الأول للمؤتمر:

وقد رأسها الدكتور مصطفى الخياطى مدير مكتبة السيداج بالقاهرة وتحدث فى البداية الدكتور الطيب البكوش رئيس المعهد العربى لحقوق الإنسان بتونس فى موضوع (الرقابة والرقابة الذاتية)، وقد أوضح أن الرقابة الذاتية ذلك الموضوع الذى بدأ يظهر بقوة فى الأزمنة الأخيرة نتيجة لتربية الإنسان فى مجتمع تحده رقابة فكرية ورقابة مجتمعية تتمثل فى العادات والتقاليد والمعتقدات التى يتوارثها الأفراد من جيل إلى جيل، بل تطرق إلى أن الديانات قد تفرض هى الأخرى بعض المعتقدات الدينية التى تربى لدى الفرد الرقابة الذاتية.

وقد تطرقت مناقشة الورقة فى نهاية الجلسة على مفهوم الرقابة الذاتية والعوامل التى تؤثر فيها ومدى القوة والضعف فى كل عامل من هذه العوامل.

المتحدثة الثانية فى هذه الجلسة الدكتورة حسناء محجوب أستاذ المكتبات المساعد بجامعة المنوفية بمصر، وكان عنوان البحث (أنواع الرقابة على الإنتاج الفكرى فى مصر مع عرض لنماذج رقابية) وقد ركزت على أنه لا أحد يقف ضد حرية التأليف ولكن لابد أن نتساءل هل كل التأليف وكل الأفكار تستحق أن تأخذ هذه الحرية وليس ذلك من منطلق (نظرة رقابية) ولكن من منطلق (نظرة مجتمعية) تؤمن بأن للمجتمع حقوقا يجب على المؤلف مراعاتها، كما أن للمؤلف حقوقا يجب على المجتمع مراعاتها.

وقد ذكرت أن قضية حرية التعبير والتأليف ليست محل جدل ولا يجوز بأى حال من الأحوال وضع قيد عليها، كما لا يجوز إعطاء هيئة ما سلطة الرقابة على الإنتاج الفكرى، فإن حكم رجل واحد موظف تخول له مهمة الرقابة ويتوقف ارتهان النشر على موافقته لا يكون الوثوق به لتقرير ما يمكن للناس أن يقرءوه. ولكن من المعروف أن هناك اعتبارات لا تمس حرية التأليف ولكنها توجد عندما يعيش المؤلف فى مجتمع ويصبح عضوا فيه فهو إذن لابد أن يلتزم بآداب ومعتقدات هذا المجتمع، وهو أيضا له حقوق على هذا المجتمع. ثم عرضت لأنواع الرقابة التى يمكن أن تتواجد داخل أى نظام ليضمن مدى التزام المؤلف بواجباته تجاه مجتمعه وهى أربعة أنواع أساسية (رقابة الدول ـ رقابة الناشر ـ رقابة المجتمع ـ الرقابة الذاتية).

وجاءت التساؤلات الكثيرة فى نهاية الجلسة حول هل يمكن أن نطلق على المجتمع أنه رقيب؟ وهل الناشر نفسه الذى هو عنصر مهم من عناصر النشر يمكن أن يطلق عليه رقيب؟ وهل هناك إحصائيات بعدد العناوين التى حجبت أو منعت من النشر؟ وقد وضح للحاضرين أن مصر تمتاز باستقلالية القضاء وبالتالى فهو الفيصل فى أية منازعات حول أى إنتاج فكرى يرى بعض الأفراد أو الجهات أو... إلخ أنه يسبب له ضررا ما، وما الأزهر أو الأحزاب أو المؤسسات الصحفية أو الجامعات أو... إلخ إلا فئات من المجتمع يحق لها أن يقف أمام القضاء المصرى للاتهام أو للدفاع عن أية إنتاج فكرى يظهر مطبوعا، وخصوصا أن مصر تتمتع بعدم وجود رقابة قبل النشر منذ إلغاء الرقابة رسميا وإلغاء مصلحة الرقابة بعد حرب أكتوبر بالقرار الذى

أصدره الرئيس الراحل أنور السادات رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤.

ثم تحدث الدكتور علية العلانى من كلية الآداب جامعة منوبة بتونس حول (الرقابة الكفرية والمجتمع المدنى فى تونس ١٩٥٥-١٩٧٠ واقتصرت هذه الورقة على السرد التاريخى لعلاقة الرقابة الفكرية على المجتمع المدنى التونسى فى فترة تاريخية طويلة شملت حوالى ٢٥ سنة أوضح فيها أثر هذه الرقابة ودرجاتها وتطورها وأسباب وجودها.

اليوم الثانى للمؤتمر: الجمعة ٢٠٠١/٢/١٦:

الجلسة العلمية الثالثة:

برئاسة الدكتور عميرة علية الصغير بدأت الجلسة بورقة عمل تقدم بها الدكتور محمد على اليوسفى وهو صحفى تونسى وعنوانها (المثقف رقيبا على الذات وعلى الآخر)؛ حيث ركز فيها على المثقف المشارك فى السلطة وكيف أنه يضيف إلى الرقابة الذاتية الذى تربى ونشأ عليها رقابة أخرى هى وجوده فى سلطة تفرض واجبات وظيفية وقيود لابد من الالتزام بها.

وقد تناولت المناقشة فى نهاية الجلسة الفرق بين الواجبات الوظيفية والحرية التى ينادى بها المثقف.

الورقة الثانية تقدم بها الدكتور أبو بكر محمود الهوش أستاذ بجامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا وعنوانها (الرقابة وحرية التفكير والتعبير) حيث أعرب فيها على أنه يجب أن يكون التفكير بلا قيود فتكون حرية التفكير حرية مطلقة، ولكن عندما يتحرك هذا التفكير، إلى خطوة تعبيرية بأية وسيلة من وسائل التعبير فلابد أن تكون هناك حدود تفرضها العادات والتقاليد والأديان السماوية والآداب العامة.

وقد تناولت المناقشات فى نهاية الجلسة الفرق بين حرية الرأى والفكر والإبداع والتعبير، حيث ثبت أن الرقابة قضية جدلية يعتبرها البعض ضرورية ويعتبرها البعض الآخر قيدا على الفكر.

الورقة الثالثة والأخيرة فى هذه الجلسة ألقاها الدكتور الصادق بن بعزيز الأستاذ بالمعهد الوطنى للتراث بتونس، حيث تناول فيها (الرقابة والرقابة الذاتية فى البحث الأثرى) حيث تناول فيها موضوعات فى غاية الأهمية يدور حول الرقابة على البحث العلمى سواء فى مرحلة إجراء البحث أو نشره. وقد عرض بالنماذج الحية صورا كثيرة من الرقابة على بعض الدوريات الأكاديمية وتطرق لأوجه هذه الرقابة، من يمارسها فى مجال البحث الأثرى فى تونس وعرض لكيف يمكن لأستاذ أكاديمى أو رئيس تحرير دورية أكاديمة أن يكون رقيبا.

وانصبت المناقشات فى نهاية الجلسة على الفرق بين التحكيم العلمى والرقابة سواء هذه الرقابة من جانب السلطة الإدارية للجامعة أو المعهد الأكاديمى أو كانت من السلطة العليا للدولة.

الجلسة العلمية الرابعة:

رأسها الدكتور مصطفى كريم وأول متحدث فى هذه الجلسة الدكتور إبراهيم الداقوقى وهو عراقى الجنسية؛ ويعمل أستاذا بجامعة فيينا بالنمسا، وكانت ورقته حول موضوع حرية الإعلام وسلطة تطبيقها فى عصر العولمة، حيث تناول علاقة حرية الإعلام بالديمقراطية.

وقد تناولت المناقشات تطبيقات حرية الإعلام فى العالم العربى وتأثير النظم السياسية عليها وأثر الديمقراطية على الحد من هذه الحرية أو إطلاقها.

ثم تحدث الدكتور خالد عبيد الأستاذ بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية فى تونس عن (انعكاسات الرقابة الذاتية على البحث التاريخى)، وقد تناول فى هذا الموضوع أهمية البحث التاريخى وأهمية إطلاق الحرية فى تناول الأوجه المختلفة لتاريخ الوطن العربى وعرض لنماذج من الرقابة على البحث التاريخى والتى تتمثل فى الرقابة على استخدام المصادر التاريخية أو الوثائقية، وكذا الرقابة

الذاتية التى يعانى منها الباحث فى مجال التاريخ وخصوصا التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربى.

وقد تمت المناقشات حول الرقابة التى تضعها بعض دور الكتب والوثائق العربية فى استخدام أو قراءة مصادرها الوثائقية والقوانين التى تمنع أو تحد من ذلك الاستخدام.

وثالث المتحدثين فى هذه الجلسة هو الدكتور المنصف وناس الأستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس الأولى ودارت ورقته حول (النص الفكرى بين الرقابة والرقابة الذاتية، وقد رأى أن الرقابة على النص الفكرى مرتبطة ارتباطا كبيرا بالنظم السياسية فى الوطن العربى؛ لذا فإن تناولها يجب أن لا ينفصل عن طبيعة هذه النظم ،كما أن الرقابة تستند إلى التحكم فى مصادر المعلومات واستراتيجية القيم والمؤسسات، وأن استراتيجية التحكم هذه فى ذات كل مفكر وصاحب رأى بالمعانى التى تتمثل فى العادات والتقاليد المجتمعية، وكذا فى المعتقدات الدينية، بالإضافة إلى الصور التى يرسمها كل صاحب رأى للنظام السياسى داخله، وقد ضرب أمثلة كثيرة فى معظم البلاد العربية.

وقد ركزت المناقشات فى نهاية الجلسة على التصور الذى يراه صاحب الورقة فى أن الرقابة يجب أن تلغى تماما، وأن أى شيء حتى الأديان لابد أن يتم تناولها بحرية ولا توضع أية قيود، وهذا فى رأيه قمة الحرية فهو يؤمن بالعلمانية، أو بإخضاع كل ما فى الكون تحت تصرف العلم والسيادة لهذا الوجود تكون للعلم فقط.

الورقة الأخيرة فى هذه الجلسة قدمت من الدكتور أحمد مبارك البغدادى الأستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة الكويت وهى تدور حول (الرقابة الفكرية فى الكويت: تجربتى الذاتية نموذجا) ولكن لظروف خاصة بصاحب الورقة فقد تعذر حضوره لتونس، لذا فقد ألقاها نيابة عنه الدكتور الحبيب الهيلة. وتناولت الورقة تجربة ذاتية للمؤلف وما تعرض. له من رقابة على بعض كتاباته فى دولة الكويت.

الجلسة العلمية الخامسة:

هى الجلسة الأخيرة فى اليوم الثانى من أيام المؤتمر وخصصت للحوار المفتوح الذى أداره الدكتور التميمى وناقش آليات وأنواع الرقابة الفكرية فى الوطن العربى، وخلال هذا الحوار تم استعراض حيثيات ملف الرقابة الفكرية فى الدول العربية ومناقشة هياكل المؤسسات الرقابية وأسسها القانونية وإجراءات عملها فى الدول العربية.

اليوم الثالث والأخير من أيام المؤتمر: السبت ٢٠٠١/٢/١٧:

الجلسة العلمية السادسة:

رأسها الدكتور التميمى واقتصرت على ورقة واحدة فقط تقدم بها الدكتور جلول عزونة ـ الأستاذ بكلية الآداب جامعة منوبة بتونس ـ ودارت حول (الرقابة على الكتب بين عهدين) حيث تعرض للرقابة على الكتب المطبوعة فى تونس بين عهدين يمثلان التاريخ الحديث والمعاصر لتونس، وقد تناول فيها نماذج من الكتب التى حجبت والأسباب التى قيلت فى مسألة هذا الحجب، كما تعرض لبعض المناقشات حول شخصية الرقيب وثقافته والدور الذى يلعبه فى الحد من ثقافة مجتمع بأثره.

الجلسة العلمية السابعة والختامية:

ورأسها أيضا الدكتور التميمى والذى ألقى فيها مشروع البيان الختامى وعرض التوصيات التى تمت الموافقة عليها، حيث رأى الحاضرون أنه انطلاقا من إرادة دولة القانون والمؤسسات فى بلادنا العربية، ووعيا من المشاركين بضرورة المساهمة فى عملية هذا البناء بإبداء الرأى النزيه، يلاحظون:

١- أن الرقابة لا تزال ظاهرة واسعة الانتشار ولاتقتصر على عمليات المنع بل تنوعت أشكالها وممارساتها بدءا من الرقابة الرسمية إلى الرقابة الذاتية والتى أصبحت أشد وقعا وتأثيرا على الإنتاج الفكرى والإبداع الفنى.

٢- إن الفجوة بين النصوص التشريعية من جهة والممارسات اليومية لمؤسسة الرقابة من جهة أخرى ما زالت قائمة.

وعلى ضوء ذلك فإن المشاركين يتقدمون بالتوصيات التالية:

١- إن عملية مواكبة المتغيرات الإعلامية المسيطرة والتى لا تنتظر أحدا، تفرض مراجعة جذرية لمؤسسة الرقابة وآلياتها وأشكال ممارستها المختلفة.

٢- تخفيف قيود الرقابة بما يتلاءم مع ظاهرة التحديث والإبداع وحرية واحترام الرأى الآخر بكل ما يتعلق بالمسائل الثقافية والمعرفية للأمة العربية.

٣- أن يكون الحوار هو قاعدة التعامل بين السلطات ومجتمع الباحثين والمفكرين لإعادة الثقة بينهما، لما يخدم صورة الأمة العربية فى الداخل والخارج.

٤- إن الرقابة الإدارية المتعسفة والتى مورست فى عدد من المعاهد والمراكز العربية، قد غيبت الحقائق وهمشت الباحثين الشبان منهم بصفة خاصة، وأضاعت بذلك فرص الإشعاع العلمى على الصعيد الدولى منذ استقلالات بلادنا العربية منذ نصف قرن.

٥- أن يحتذى فى المجتمعات العربية بالمبادئ التى أقرت فى مصر والتى أوكلت للقضاء مهمة البت فى موضوع مصادرة الإنتاج الفكرى.

وقد انتهى المؤتمر إلي اقتراح بعقد ندوة ثانية فى ربيع ٢٠٠٢ تدور حول (الرقابة ومستقبل البحث العلمى فى البلاد العربية)، وذلك نظرا لأهمية وخطورة ما أثير عن هذا الموضوع.

المؤتمر القومى
الخامس للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات
حول «أخصائيو المكتبات والمعلومات فى مصر: الواجبات والحقوق وتحديات المستقبل»
أسيوط ٢١-٢٣ أبريل ٢٠٠١

إعداد
ياسر نبوى محمود
سكرتير الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات
Yasernabawy@yahoo.com

بدعوة كريمة وبمشاركة فاعلة من جامعة أسيوط وفى رحابها عقدت الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات المؤتمر القومى الخامس لأخصائى المكتبات والمعلومات فى مصر حول «أخصائيو المكتبات والمعلومات فى مصر: الواجبات والحقوق وتحديات المستقبل» وتحت شعار «مصر القارئة العالمة فى وجداننا» فى الفترة من ٢١ ـ ٢٣ أبريل ٢٠٠١ تحت رعاية الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ورئيس المؤتمر، والأستاذ الدكتور محمد أحمد شلبى نائب رئيس جامعة أسيوط للدراسات العليا والبحوث ونائب رئيس المؤتمر، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الفتاح عامر